# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **Al Mal** |
| **DATE:** | **14-March-2016** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **145,000** |
| **TITLE :** | **Pharmacies refuse to abide by official drug prices** |
| **PAGE:** | **02** |
| **ARTICLE TYPE:** | **Drug-Related News** |
| **REPORTER:** | **Ahmed Sabry** |

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

**PRESS CLIPPING SHEET**

تخلق سعرين للصنف الواحد

# الصيدليات ترفض الالتزام بالسعر الرسمى للأدوية

أحمد صبرى

أثار قرار الإدارة المركزية للصيدلة، التابعة لوزارة الصحة، بمطالبة جميع الصيدليات ببيع الأدوية بالسعر المدوّن على العبوة لجميع التشغيلات، حتى التى تمّ رفع أسعارها ولم يتغير سعر العبوة عليها- رفضًا شديدًا بين الصيدليات ونقابة الصيادلة.

وبحسب منشور الإدارة، فإن الأدوية التى تمّ قبول رفع سعرها وبيعها بنفس السعر الجديد، ستشمل فقط التشغيلات الجديدة التى سيتم إنتاجها، أما التشغيلات القديمة من تلك الأدوية فستُباع بالسعر القديم.

وتؤكد وزارة الصحة أن الالتزام بسعر العبوة هو السبيل الوحيد لضبط الأسعار ومنع الاحتكار لمن لديهم مخزونات من التشغيلات القديمة للأدوية التى ارتفعت سعرها، علاوة على أن الأسعار الجديدة جاءت بموافقة من الإدارة المركزية وليس من شركات الأدوية، كما طالبت شركات التوزيع بتوريد الأدوية بالسعر المدوّن على العبوة.

وأعلن عدد من أعضاء مجلس نقابة الصيادلة رفضهم لهذا القرار، معتبرين أنه يؤدى إلى وجود سعرين للعقّار الواحد بالصيدلية، وهما: السعر المدوّن على العبوة، والآخر السعر الحقيقى للعبوة، الذى يتمثل فى السعر الذى تمّ توريد الدواء به من شركات التوزيع إلى الصيادلة.

ويتخوف الصيادلة من أن شركات التوزيع توفر لهم الدواء بالأسعار الجديدة وبفواتير رسمية، رغم وجود سعر آخر على عبوة الدواء، علاوة على أن هناك شركات لديها مخزون كبير تمّ الاتفاق عليه، لكن ليس بالسعر الجديد على العبوة.

وفى جولة لـ«المال» بالصيدليات قال أحمد يسرى، مدير بإحدى الصيدليات، إن شركات التوزيع تورّد لهم الأدوية بالأسعار الجديدة بنفس الملصق المدوّن عليهَ السعر القديم للعقار، إلا أن الوزارة تطالبهم بالبيع بالسعر المدون رغم أن لديه فواتير من هذه الشركات تدل على أن التوريد تمّ بالسعر الجديد.

وأشار إلى أن تنفيذ وزارة الصحة لهذا الإجراء، بمثابة إعلان حرب على الصيادلة، إذ كانت لديها مسوّدة أسعار استرشادية من الشركة المصرية لتجارة الأدوية، وكان يتم الالتزام بها.

وأكد أن الصيادلة قادرون على البيع بالسعر الجديد، ولن تتم محاسبتهم قانونيًا لوجود فاتورة، إلا أن وجود الأدوية بالسعر القديم فى صيدلية، وأخرى ملاصقة لها تبيع بالسعر الجديد، سيعمل على زيادة الطلب على الصيدلية التى تبيع بالأسعار القديمة، وهو ما يؤثر فى ربحية الصيدلية.

وقال طلعت إبراهيم، مدير إحدى الصيدليات بالجيزة، إن هذا القرار سيمثل كارثة لأصحاب الصيدليات، حيث إن قرار إدارة الصيدلة يخالف قرار وزارة الصحة الذى ينص على أن الدواء مسعّر جبريًا، بما يجعل العميل يشترى العبوة بالسعر المنخفض ولن يتم الالتفات للسعر المرتفع مما يؤدى إلى تراكمه بالصيدليات.

وأشار إلى أن ذلك يعنى أن هناك صيدليات لديها مخزون كبير من تلك الأدوية ستبيعها بأسعار تتوسط الأسعار المرتفعة والأصلية، وهو ما يضرب الصيدليات التى ليس لديها مخزون.

وأكد أن هناك مشكلة قد تنشب بين شركات التوزيع التى ستورّد الدواء بسعر يخالف سعر البيع، مطالبًا نقابة الصيادلة بالتدخل لحل الأزمة.

من جانبه قال الدكتور أحمد عامر، الأمين العام المساعد لنقابة الصيادلة، إن تلك المشكلة ستؤدى إلى ضرر الصيدلى، الذى سيقع بين سندان شركات الإنتاج والتوزيع التى تورّد أدويتها بالأسعار الجديدة رغم وجود الأسعار القديمة على تلك العبوات، وبين مطرقة وزارة الصحة التى

أحمد عماد

تحذر من البيع بغير السعر المدون على العبوة.

وأضاف أن شركات التوزيع تعمل على توزيع الأدوية بالأسعار الجديدة وبفاتورة رسمية رغم وجود ملصق السعر القديم على العبوات، وهو ما كان موجودًا قبل قرار إدارة الصيدلة، بحيث يبيع الصيدلى بسعر التوريد من شركة التوزيع، الذى هو فى الغالب نفس السعر المدون على العبوة.

وأشار إلى أن الصيادلة ستقوم بمخاطبة الإدارة المركزية للصيدلة لتعديل ذلك القرار وإيجاد حلول غير مُضرّة بمصلحة الصيدلى، مؤكدًا أن مجلس نقابة الصيادلة يُجرى عدة اجتماعات لحل الأزمة.

وأكد أن النقابة ستخاطب شركات التوزيع والإنتاج لسحب الأدوية ذات التسعير القديم وتبديلها بالأسعار الجديدة؛ حتى يمكن بيعها من ناحية، وحتى لا يتسبب وجود سعرين قديم وجديد لنفس الصنف، فى الإخلال بقانون التسعير الجبرى.

وأوضح عامر أن بعض الصيادلة سيلتزمون ببيع أدويتهم بالأسعار التى حصلوا عليها من شركات التوزيع، معللا ذلك بأن هناك فواتير رسمية بالأسعار التى حصل الصيادلة بها على الأدوية.

وقالت الدكتورة رشا حسن، مدير إدارة التسعير بالإدارة المركزية للصيدلة بوزارة الصحة، إن حدوث اختلاف فى السعر بعد هذا القرار «طبيعى» ويتم بصورة مستمرة على مدار السنوات، حيث تقوم الإدارة بإصدار كتابات دورية بتغيير بعض الأسعار.

وأشارت إلى أن هذا الإجراء سيعمل على منع احتكار الدواء لدى الصيدليات والمخازن التى تقوم بتخزين كميات كبيرة من الدواء ومنع وجود نواقص بالسوق وتبيعها بعد ارتفاع الأسعار، مؤكدة أن التزام الصيدلى بالسعر المدون على العبوة فى كل الأوقات هو الأفضل له.

وأضافت أن تلك الزيادات فى الأسعار ستلتزم بها شركات التوزيع والإنتاج فى التشغيلات الجديدة فقط، أما القديمة فلا يجب على الصيادلة توريدها إلا بسعرها القديم، موضحة أن إدارة التفتيش الصيدلى بالإدارة المركزية ستقوم بتكثيف حملاتها لردع الشركات، مشددة على أنه فى حال وجود شركة لم تلتزم بتلك التعليمات سيتخذ بشأنها إجراءات صارمة.

وأكدت أن الإدارة ستصدر تعليمات للشركات والصيدليات، وسيتم تعميمها بالأصناف التى ارتفع سعرها وتشغيلاتها، وأن ذلك تمّ بعد مطالبة الشركات المنتجة برفع أسعار بعض أصنافها بسبب الخسارة الكبيرة التى تلاقيها والتى تؤثر على إنتاجها، كما أدت لنقص وندرة بعض الأصناف بالسوق وتوقف بعض المصانع عن الإنتاج مما جعل الإدارة المركزية تنظر فى طلب والتماسات تلك الشركات والموافقة عليها بما يسمح لها باستئناف إنتاجها ولا يؤثر فى الوقت نفسه على المريض وإمكانياته.

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

# PRESS CLIPPING SHEET